سياسة ادارة المخاطر

مقدمـــــــــة :-

من خلال البرامج والأنشطة المتعلقة بتعديل الذهنية المجتمعية واحداث التغيير في المجتمعات من أجل الاستمرار في تسيير عجلة التنمية المجتمعية أمام التغيرات المتلاحقة في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي ساهمت في بروز بيئة غير ايجابية في بعض الأحيان وعلى الجاني الآخر قد تشكل بيئة خصبة لتنفيذ انشطة التنمية والتغييرالتي قد تكون مفعمة بالخطر في بعض الحالات لا سيما القضايا الأسرية المتعلقة بالنساء ، توجب وضع ساسة لجمعية دعم لتجنب المخاطر السلبية التي قد تواجهها أو الحد منها أو السيطرة عليها ، ومن هنا يرفق دليل ارشادي لإدارة المخاطر التي قد تتعرض لها سواء في الجانب الإداري أو المالي او النشاط.

أولا : الغرض من إعداد سياسة إدارة المخاطر

تعتبر سياسة إدارة المخاطر جزءً من مهام الرقابة الداخلية للجمعية وترتيبات حوكمتها بحيث تصف دور إجراء إدارة المخاطر في كامل نظام الرقابة الداخلية وتحديد إجراءات التقارير الرئيسية، وتشرح الإجراء الذي سيتم اتخاذه من أجل تقييم فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للجمعية. حيث يجب ان توضح السياسة تعريف الخطر (أسبابه ونتائجه) وسبل إدارة المخاطر والغرض من إدارة المخاطر.

ولتنوع أنشطة وبرامج جمعية دعم وفقا لكل مشروع فهنا يتم توثيق أدوار ومسئوليات الأطراف ذات العلاقة في كل نشاء على المستوى الاداري للمشروع أو الإداري للجمعية.

ثانيا : تعريف الخطر وإدارة المخاطر

وقوع حدث بأنه أي حدث يمكن أن يعوق من مقدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها، أو هو عبارة عن ربط بين احتمال يعرف الخطر والآثار المترتبة على حدوثه مع تحديد الأسباب المؤدية لذلك ؛ واستنادا على اهداف الجمعية الاستراتيجية يمكن تحديد إدارة بوصف إجراء أو هيكل لتحديد وتقييم والسيطرة على جوانب المخاطر من أجل مواصلة أنشطة الجمعية بأعلى المعايير حيث المخاطر أن المخاطر التي تم تحديدها وفهمها والسيطرة عليها بصورة جيدة فإن ما تبقى من المخاطر يصبح أقل حدة .

ثالثا : إالرقابة الداخلية

تعد إدارة المخاطر جزءً من نظام الرقابة الداخلية الذي يحتوي على عدد من العناصر التي تندرج ضمن استراتيجية الجمعية خططها وميزانيتها بالتقابل مع الهدف المرجو من النشاط لإيجاد طريقة تشغيل فعالة تعمل على تحسين الأداء في كافة الجوانب المالية والإدارية .

رابعا : لجنة إدارة المخاطر ومهامها

تشكل لجنة لمراجعة إدارة المخاطر من كل من (الرئيس التنفيذي – المسئول المالي – مدير المشروع) تتقيد بالدليل الإرشادي ، وتتولى اللجنة المهام التالية :-

1-إعداد خطة إدارة المخاطر بعد إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بشأنها واعتمادها من مجلس إدارة الجمعية.

2-تنفيذ الخطة الخاصة بإدارة المخاطر والرقابة الداخلية المعتمدة من قبل المجلس وضمان وضع الترتيبات المناسبة من أجل التأكد من أن المخاطر قد تم تحديدها وتقييمها وإدارتها بطريقة فاعلة .

3-مراقبة المخاطر الكبيرة التي قد تهدد تحقيق الجمعية لأهدافها الاستراتيجية. وضمان توفر خطط لمراجعة كفاءة وفعالية إدارة المخاطر وقدرتها على تقديم تقييم سنوي لترتيبات إدارة المخاطر بالجمعية .

4-الأستعانة بخدمات الاستشاريين الخارجيين في الجوانب التخصصية لعمليات الجمعية, واستخدام الاختصاصيين من الأطراف الخارجية من أجل تقديم الاستشارات النوعية وعمل التقارير لزيادة موثوقية نظام الرقابة الداخلية .

5-تقوم لجنة المراجعة بإعداد تقرير حول مراجعتها لفعالية إدارة المخاطر بالجمعية وترتيبات الرقابة والحوكمة بصورة سنوية وإجازته ا من الهيئة العامة ؛ حيث للهيئة العامة التأثير في إدارة المخاطر في الجمعية .

خامسا :- آلية عمل لجنة إدارة المخاطر بالجمعية

1-رصد مجموعة المخاطر التي تواجهها الجمعية

2-تصنيف مجموعة المخاطر التي تواجهها الجمعية

3-التعامل المستمر مع هذه المخاطر ومحاولة الحد منها والسعي لإيجاد الحلول المناسبة لها

4- رفع تقارير دورية لمجلس الادارة للمشاركة في الحد من هذه المخاطر.

سادسا :- كيفيـــة قيـــاس المخـاطر :- قياس المخاطر والابلاغ عنها عملية ضرورية لدعم ادارة المخاطر ؛ والغاية من القياس هو ا يجاد نظرة واقعية لما قد يحدث في المستقبل وتحديدا لإجابة سؤال : هل ستربح الجمعية أم تخسر ؟

سابعا :- أهـــداف قياس المخـــاطر :- بعد كشف المخاطر الحاصلة أو المخاطر المحتملة يجب فهم المخاطر وتحديدها وتحديد مستو ى الخطورة (منخفض، متوسط ، مرتفع) وتحديد أسبابها وآثارها الواقعة أو المحتملة السلبية منها والإيجابية من أجل تحديد الاستراتيج ية المناسبة .

ثامنا :- استراتيجيات إدارة المخاطر :-

قبول المخاطر :- يتم قبول الخطر دون اتخاذ اي اجراء للتخفيف منه وقد تكون التكلفة لاتخاذ اي اجراء للتخفيف منه أكثر من تكلفة الخطر ذاته ؛ على ان تكون الجمعية على مقدرة للتعامل معه لاحقا.

تجنب المخاطر / منع حدوثها

تعتمد هذه الاستراتيجية على القضاء على الخطر من خلال عدم اتخاذ اي اجراء قد يؤدي الى حدوثه .

نقل المخاطر / التحويل

استراتيجية نقل المخاطر تعرف بانها العملية التي من خلالها يتم نقل الخطر الى طرف خارجي عبر عقد او اتفاق او مذكرة حتى يتـ حمل الطرف الآخر تلافي المخاطر او مواجهتها او الحد منها وفقا لاختصاصه كالتعاقد مع مؤسسة أخرى ؛ ويسمى احيانا التصعيد باعتبار نقل مواجهة الخطر او علاجه لمؤسسة اكثر اختصاصا او قوة كالمؤسسات الرسمية في حال وجود خطورة.

الحد من المخاطر

هي اكثر السياسات شيوعا ويتم اللجوء فيها لاتخاذ تدابير واجراءات للتخفيف من أثر المخاطر او الحد منها قدر الإمكان مما يجعل المخاطر اكثر قابلية للإدارة والسيطرة .

تاسعا :- خطوات ادارة المخاطر :-

تنطوي الادارة على مجموعة من الإجراءات التي تتخذها المؤسسات من أجل مواجهة المخاطر المحتملة ؛ وفي هذه العملية يتم تحليل الـ مخاطر وتحديد تأثيرها على رأسالمال والعمليات التجارية والمراجعين والعاملين والشركاء إذ يتم تحديد خطة عمل للاستجابة للمخاطر والحج من آثارها أو منعها .

تحديد المخاطر

يتم تحديد المخاطر من خلال رصد أكبر عدد ممكن من عوامل الخطر, والتي يجب أن تشمل جميع ما يمكن أن يضر بحسن سير الجمعي ة وأنشطتها بما في ذلك الكوارث الطبيعية والمخاطر التكنولوجية ومخاطر الفشل الوظيفي وأداء المهام .

تحليل المخاطر

لتحليل المخاطر وتحديد نطاقها والآثار المترتبة عليه وما مدى احتمالية حدوثها وما عواقبها ان حصلت وماهي العوامل المؤدية لها وما هي اسبابها .

تقييم المخاطر

يتم تحديد شدة وخطورة المخاطر وتصنيفها هل هي خفيفة متوسطة او شديدة وهل هي مرتبطة بنشاط ثانوي او اساسي وبالتالي تحديد مدى الاستجابة اللازمة للتعامل مع هذه المخاطر تلافيا لأضرار قد تلحق بالجمعية .

علاج المخاطر

هي مرحلة لوضع خطة علاج لاحتواء المخاطر او علاجها قدر الإمكان او على الأقل التخفيف منها لتلافي الاضرار بالمؤسسة .

مراقبة المخاطر

هي مرحلة مراقبة ومراجعة نتائج التخفيف من المخاطر بانتظام لتحديد ما إذا كانت الخطة كافية لإجراء أية تغييرات وبالتالي على لجنة المخاطر تحديد عملية جديدة في حال كانت استراتيجية المخاطر المنفذة غير مجدية .

عاشرا :- النفـــاذ :- تعتبر هذه السياسة نافذة منذ إقرارها من قبل الهيئة الإدارية بتاريخ 2024/11/27 و يتم الإلتزام بها وتنفيذ بنودها وفقاً لما جاء بها.